محمد العثمان وعماد العبلاني يتوسطان مسؤولي «الوطني» والمتدربين ببرنامج «يلا وطني»

دشّن النسخة الجديدة من برنامجه التدريبي «يلا وطني»

العبلاني: «الوطني» أكبر مؤسسات القطاع الخاص توظيفاً للمواطنين بـ 71.2٪

دشن بنك الكويت الوطني النسخة الجديدة من برنامجه التدريبي لتأهيل الموظفين حديثي التخرج من الكوادر الوطنية «يلا وطني»، وذلك بعد تطوير كبير شهده البرنامج خلال الفترة الماضية شمل تغييرا في المنهجية والتصميم، حيث استحوذت المنصات الإلكترونية والأدوات التفاعلية للتعليم عن بُعد الحيز الأكبر من طريقة عمل البرنامج، وذلك تماشيا مع التدابير التي تم اتخاذها مؤخرا لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19) للحفاظ على سلامة المتدربين.

وتم استقبال الدفعة الرابعة من متدربي عام 2020 والبالغ عددهم 23 متدربا ومتدربة من الموظفين الجدد بهدف تأهيلهم للعمل في فروع البنك المختلفة، حيث كان في استقبالهم مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد العبلاني، ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية محمد العثمان ومجموعة من قياديي البنك ومديري الفروع المحلية وكذلك مسؤولي التوظيف وإدارة التدريب والتطوير في الموارد البشرية للمجموعة.

عماد العبلاني

وتمثلت المنهجية الجديدة لطريقة عمل برنامج «يلا وطني» التدريب عن بعد باستخدام أحدث البرامج التفاعلية إضافة إلى استخدام منصة التدريب الإلكترونية للبنك والمصممة وفقا لأعلى المعايير العالمية والتي تحتوي على العديد من البرامج والندوات التدريبية التي تم إعدادها، وذلك بالتعاون مع أعرق الجامعات والمعاهد المتخصصة حول العالم ومنها: القيادة في الظروف غير المستقرة وتطوير القيادات والابتكار والتوجه الرقمي والأمن السيبراني وحماية البيانات.

ويتضمن البرنامج الذي يمتد لفترة أسبوعين تدريبا على تنمية المهارات الذاتية التي تساعد على تطوير الأداء في العمل مثل: بناء الأداء المتميز، التغيير والابتكار، علم الإدارة والاتصال الفعال، مكافحة غسيل الأموال، التوعية ضد عمليات الاحتيال، التدريب على مكافحة الرشوة والفساد، مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات العمل، دليل حماية عملاء البنوك.

ويشمل البرنامج العديد من جوانب العمل المصرفي التي تضم: المبادئ المصرفية، بطاقات الائتمان، القروض، أنواع الحسابات، التأمين. كما يشمل التدريب على آلية العمل في الأفرع وصقل مهاراتهم لتواكب بيئة العمل ومن ثم الخضوع للتدريب الميداني في الأفرع المنتسبين لها.

استقطاب الكفاءات الوطنية

وبهذه المناسبة، قال مدير عام الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني عماد العبلاني: «يعد الوطني أكبر مؤسسات القطاع الخاص الكويتي توظيفا للعمالة الوطنية بنسبة تبلغ 71,2٪، كما أن لدى البنك استراتيجيته الخاصة لجذب واستقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة وتطوير مهارتهم من أجل إعداد قادة مؤهلين للمستقبل على أعلى مستوى».

وأوضح أن «يلا وطني» يعد من أهم برامج التأهيل الوظيفي لحديثي التخرج من الكوادر الكويتية على مستوى القطاع الخاص في الكويت، حيث يهدف إلى تدريب الخريجين بشكل احترافي على مختلف جوانب العمل المصرفي وذلك بهدف تأهيلهم للعمل ضمن المنظومة الاحترافية التي يتمتع بها البنك.

وأضاف أن بنك الكويت الوطني يتمتع بأعلى معدلات الاحتفاظ بالموظفين الكويتيين وهو ما يعكس نجاح البنك في خططه نحو إدارة رأس المال البشري ومدى تقدير الوطني لكوادره البشرية.

وأشار العبلاني إلى أن مجموعة الموارد البشرية شهدت خلال السنوات الماضية عملا وجهدا دؤوبا يهدف إلى تطوير البنية التحتية لمنصات تدريب الموظفين من خلال إدخال أحدث الأساليب التقنية والأدوات الرقمية التفاعلية وهو ما أثبت نجاحه وفاعليته خلال جائحة فيروس كورونا، إذ لم يتوقف البنك خلال الجائحة عن رفع كفاءة موظفيه عبر تزويدهم بالعديد من البرامج والدورات التدريبية.

وأوضح العبلاني أن التطوير شمل أيضا المحتوى التدريبي وبما يتلاءم مع متطلبات بنك الكويت المركزي بالإضافة إلى الاستعانة بأكبر المؤسسات التعليمية حول العالم لتنفيذ برامج ودورات تدريبية تواكب مستجدات ومتطلبات سوق العمل.

وأشار إلى أن البرامج والدورات التدريبية تشكل جزءا من التزام البنك نحو الاستثمار بقوة في تعزيز كفاءة موظفيه، مضيفا أن التحدي الحالي يمكن في تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية عن بعد بكفاءة عالية.

جدير بالذكر أن برنامج «يلا وطني» يعد واحدا من بين العديد من البرامج التدريبية التي يطلقها البنك سنويا بهدف استقطاب الكفاءات الوطنية الشابة، حيث تم إعداد البرنامج ليتناسب مع حاجة سوق العمل، وذلك من خلال تقديمه فرصا تدريبية للخريجين الجدد المميزين، والذين اجتازوا الاختبارات المؤهلة للبرنامج.

.. وفي تقريره: الأسواق العالمية تتعافى.. بقيادة الأسهم الأميركية

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان أسواق الأسهم العالمية شهدت شهرا آخر من المكاسب في أغسطس على خلفية التفاؤل بالتوصل للقاح ضد كوفيد-19 وآمال تعافي الاقتصاد العالمي وتعهد الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بإدخال المزيد من التدابير التيسيرية على سياسته النقدية، هذا إلى جانب الدعم الذي وفرته أسهم قطاع التكنولوجيا.

وجاءت الأسواق الأميركية في الصدارة بارتفاع مؤشر ستاندرد اند بورز 500 بنسبة 7٪، فيما يعد أفضل أداء يشهده المؤشر خلال شهر أغسطس منذ 1984، ليستعيد بذلك مستويات أعلى من تلك التي سجلها قبل الجائحة، رغم المخاوف بشأن انفصال أداء الأسهم عن الظروف الاقتصادية التي مازالت هشة.

كما تلقت عائدات السندات الأميركية لأجل 10 سنوات دعما ملحوظا جراء توقعات الانتعاش، على الرغم من بقائها عند مستوى 0,69٪، والذي يعد أدنى مستوياتها التاريخية، وتأثر أداء الدولار الأميركي سلبا بالمناخ الاستثماري المصحوب بالمخاطر إضافة إلى السياسة النقدية التيسيرية، إذ وصل الوزن الترجيحي لمؤشر الدولار الأميركي إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ عامين.

ساهمت بعض البيانات الاقتصادية الصادرة عن الولايات المتحدة، إلى جانب الانخفاض المطرد في عدد حالات الإصابة بالفيروس خلال شهر أغسطس، في تعزيز آمال تعافي الاقتصاد الأميركي وذلك على الرغم من استمرار المخاوف المحيطة بضعف أوضاع سوق العمل والافتقار إلى حوافز مالية جديدة.

وتم تعديل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2020 ورفعه هامشيا، إلا أنه لا يزال متراجعا بمعدل تاريخي بلغت نسبته 31,7٪ نتيجة لضعف الاستهلاك الخاص (-34,1٪) والاستثمار (-28,9٪).

وبالرغم من ذلك، أظهرت المسوحات الاستقصائية أن النشاط الاقتصادي قد انتعش بقوة في الربع الثالث، إذ صعد مؤشرا مديري المشتريات التصنيعي (56,0) وغير التصنيعي (56,9) إلى مستويات قوية بفضل سجلات الطلبات القوية.

كما انتعش الإنفاق الاستهلاكي منذ يوليو مقتربا من مستويات ما قبل الجائحة بفضل إعادة فتح الأعمال والتدابير الحكومية لدعم الدخل. وفي ذات الوقت، تحسن نشاط قطاع الإسكان ووصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في 13 عاما وذلك على خلفية الطلب المكبوت.

وفي المقابل، أشارت بعض التقارير إلى هجرة عكسية خارج المدن الكبرى كإحدى تداعيات تفشي الجائحة. ويشير إجماع الآراء ضمن المسوحات إلى تسجيل انتعاش اقتصادي بمعدلات نمو قياسية بنسبة 20-30٪ في الربع الثالث، إلا أن المسار يصبح أقل وضوحا بعد تلك الفترة.

وفي ذات الوقت، طرأ تحول بسيط وإن كان في غاية الأهمية على سياسات الاحتياطي الفيدرالي، إذ أعلن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جاي باول أن البنك سيستبدل المستوى المستهدف حاليا للتضخم البالغ 2٪ بآخر يستهدف تحقيق نفس المعدل في المتوسط ضمن مدى زمني. وفي ظل الظروف الحالية ومع بلوغ معدل تضخم مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي (المقياس المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي) مستوى 1,3٪ على أساس سنوي في يوليو ووصوله في المتوسط إلى 1,6٪ فقط على مدى العقد الماضي، يعني ذلك ضرورة تجاوز التضخم لمستوى 2٪ على المدى المتوسط.

رأي اقتصادي

بديل آخر لسدّ العجز المالي للدولة

د.طارق عبدالمحسن الدويسان
@TariqAldowaisan

طالعتنا الصحافة ووكالات الأنباء في 2020/9/2 بخبر مفاده ان شركة أبوظبي الوطنية للنفط ADNOC قد وقعت اتفاقية قيمتها 5,5 مليارات دولار مع شركة أبوللو جلوبال مانجمنت للقيام بتأجير بعض مكونات البنية التحتية التابعة لشركة النفط (خطوط النفط) للحصول على عوائد نقدية فورية مقابل إعادة شراء تلك المكونات بالتقسيط على مدى 24 سنة.

باستطاعة الكويت، بما تملكه من بنية تحتيه متطورة (خطوط النفط، محطات التوليد الطاقة، محطة تحلية المياه، محطات معالجة مياه المجاري، وغيرها)، القيام ببيع بعض مكونات هذه البنية التحتية للحصول على المليارات من السيولة النقدية المباشرة مقابل إعادة الشراء بالتقسيط لتلك المكونات على المدى البعيد، وذلك دون المساس بسيادة هذه المكونات وتشغيلها أسوة بما فعلته شركة أبوظبي الوطنية للنفط وقبلها شركات الاتصالات من بيعها الأبراج التابعة لها مقابل إعادة شرائها بالتقسيط.

هذا الخيار ـ البيع وإعادة الشراء بالتقسيط ـ هو في رأينا أفضل من قانون الدين العام الذي قدمته وزارة المالية، الذي يسمح لها باقتراض 20 مليار دينار على مدار 30 عاما، وذلك لعدة أسباب أبرزها السماح للحكومة بتحصيل عوائد على إنفاقها الرأسمالي الذي كلفها مليارات الدنانير، والذي ينظر إليه البعض على أنه هدر وإنفاق غير تنموي، كما أن هذه الوسيلة تحفظ للكويت سيادتها وتمنحها القدرة على الحصول على السيولة التي تحتاجها على مدى زمني طويل، وتجنبها الاقتراض من السوق الدولي، الذي هو عرضة للتقلبات.

ختاما، يجب أن تتوقف وزارة المالية عن دور المحاسب الذي يعد الميزانيات والبيانات المالية فحسب وتتجه إلى التمويل الخلاق creative financing للحصول على النقد بطرق غير تقليدية ومبتكرة بدلا من المقامرة بالرهان على ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المستشار الكويتي

ثيروس الفساد أقوى من «كورونا»

د. عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وإدارة
Abumishari1@yahoo.com

ظهر ثيروس كورونا منذ اكثر من 6 شهور، وبدأت الكويت باتخاذ التدابير والقرارات والإجراءات الوقائية والصحية من حظر تجوال وحجز مؤسسي ومنزلي وأقفلت معظم الأنشطة التجارية، كما توقفت الدراسة والعمل والرحلات التجارية وخلالها بدأت تظهر لنا مواضيع وأمور كانت خافية علينا ومنتشرة في الكويت قبل «كورونا» مثل غسيل الأموال وتضخم حسابات شخصية لم تكتشفها أو تحقق فيها جهات الرقابة الحكومية، مع أن ديوان المحاسبة يرسل تقريرا سنويا للحكومة، ومجلس الأمة يتضمن المخالفات والهدر في ميزانية الدولة ولكن بدون فائدة ولم تتوقف واستمرت، وهناك تحقيقات وإحالات للنيابة لبعض القياديين في الحكومة بسبب سرقة ورشوة من المال العام، وهناك من هرب أو تم تسهيل هروبهم خارج الكويت بعد سرقتهم الملايين، وحاولت الحكومة بمقاضاتهم وجلبهم الى الكويت لمحاكمتهم لكنها لم تستطع حتى الآن.

هذه الأمور التي ظهرت وذكر فيها أسماء شخصيات كويتية في الصحف المحلية والخارجية غطت على ثيروس كورونا وظهرت أنها أقوى منه، حيث انتشرت بفئات المجتمع من شباب وبنات الكويت (فاشينيستا) وشخصيات من رجال ونساء الأعمال وقياديين في الحكومة، وكلهم حتى لو ما دخلوا في غسيل الأموال او سرقة المال العام فلديهم خير من قبل، ولا أعرف لماذا دخلوا في المال الحرام وهذه تحتاج الصراحة أن كل واحد منهم أن يحال الى طبيب نفسي ليتضح أسباب تصرفاتهم غير القانونية ومعرفة سرقتهم للمال العام والدخول في غسيل الأموال مع أنهم من عوائل كويتية معروفة ولديهم الخير والحمد لله، وهذا الاجراء المقترح المفروض يدخل ضمن إجراءات التحقيق النيابي والقانوني وأن يتم الإفصاح عن الأسباب حتى يتجنب ويحرص الباقي من ضعاف النفوس على أن يدخلوا في ضياع انفسهم بوجود النصيحة والمشورة لهم.

ثيروس الفساد يجب أن يتم ايجاد لقاح له وأن يكون فعالا لأن النفس البشرية ضعيفة أمام المغريات وليست لديها مناعة، حيث ذكر في القرآن الكريم (إن النفس لأمارة بالسوء) والفساد ذكر في القرآن الكريم (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون).

وأخيرا، أتمنى وأسأل الله العظيم أن يتم انتخاب أعضاء مجلس أمة القادم 2020 من الكويتيين الأصليين ولديهم سيرة ذاتية نظيفة ومشرفة وقدموا خدمات وأعمالا لصالح الوطن والمواطن، وأن تكون أولوياتهم تطهير البلد من الفساد والمفسدين.

«طيران الإمارات» تقدم تجربة أفضل لتطبيقات الهاتف المحمول بالتعاون مع «هواوي»

أعلنت طيران الإمارات عن تعاونها مع هواوي، إحدى كبريات شركات تصنيع الهواتف الذكية في العالم، لترويج تطبيق طيران الإمارات في أوساط مستخدمي هواتف هواوي، وتوفير تجربة أكثر ملاءمة وفائدة للركاب مع تعافي الطلب على السفر في مرحلة ما بعد الوباء.

ودأب عملاء طيران الإمارات، منذ يناير الماضي، على تحميل تطبيق طيران الإمارات (إصدار Android) من AppGallery والاستفادة من مجموعة وظائفه الغنية. ويوسع التعاون الجديد بين الطرفين المنصة المشتركة لتشمل تكامل البطاقة الذكية، ما يوفر خيار حجز سريع لمستخدمي تطبيق طيران الإمارات في جمهورية الصين الشعبية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى إمكانية الوصول بسهولة إلى معلومات السفر والطيران. كما سيتم إنشاء خلفيات وأيقونات وخطوط بطابع طيران الإمارات لعشاق السفر لتنزيل خطط سفرهم وإلهامها ولتعزيز خصوصية تجربة الهاتف المحمول.

ورحب متحدث باسم طيران الإمارات بالتعاون مع هواوي من أجل توفير أفضل تجربة ممكنة للعملاء، ليس على متن الطائرة وعلى الأرض فقط، ولكن أيضا عبر الإنترنت. وقال: نظرا للمكانة القوية التي تتمتع بها هواوي في البر الصيني وفي الإمارات العربية المتحدة، فإننا سعداء بالتعاون معها في الترويج لتطبيقنا. ومن المؤكد أن أدوات المشاركة المتوفرة على Huawei AppGallery سوف تساعدنا على إنشاء روابط وتجارب أوثق مع مزيد من العملاء، خصوصا في الصين، التي تعد سوقا مهمة لنا. وتهدف المرحلة التالية من تعاوننا، التي ستنطلق قريبا، إلى إفادة الركاب في كل خطوة من رحلاتهم، بدءا من التخطيط للسفر وحتى الوصول إلى وجهاتهم النهائية.

وسوف تشهد المراحل اللاحقة من التعاون المشترك قيام طيران الإمارات وهواوي بالتخطيط لتوسيع الميزات المتاحة لعملاء الناقلة من خلال دمج تطبيق طيران الإمارات مع منصة Huawei Wallet. وتتيح الميزات الجديدة لأعضاء سكاي واردز تخزين تفاصيل العضوية ونقاط المكافأة، بالإضافة إلى بطاقات الصعود إلى الطائرة والقسائم في محفظة هواوي. كما سيتاح لعملاء طيران الإمارات المؤهلين قريبا دخول أي من صالاتها في جميع أنحاء العالم بمجرد النقر على جهاز هواوي عند الباب.

ومن المنتظر أن يمتد التعاون في المستقبل القريب ليشمل خيارات الدفع وتجارب المكافأة، ما يتيح سهولة استبدال أميال سكاي واردز وإمكانية كسب نقاط هواوي.

بن سبت والبدر اتفقا على تشكيل فريق عمل مشترك لوضع آلية للتعاون

«أوابك» تفتح مكتبة الدراسات والأبحاث لـ «البترول الوطنية»

قال الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) علي بن سبت، ان شركة البترول الوطنية الكويتية، تعتبر إحدى الدعامات الرئيسية لصناعة النفط في الكويت، وتحظى بسمعة مرموقة على الصعيدين العربي والدولي، موضحا ان صناعة تكرير النفط تحظى باهتمام خاص لدى «أوابك»، وتحقيقا لهذا الغاية تقوم المنظمة بإجراء العديد من الدراسات المتخصصة، وكذلك عقد المؤتمرات العلمية وتنظيم الاجتماع للمتخصصين في صناعة النفط والغاز في الدول العربية، بهدف تبادل الخبرات والتعرف على أفضل الحلول العلمية في قطاع التكرير.

علي بن سبت

حديث بن سبت جاء خلال اجتماع عقده عبر تقنية الاتصال المرئي أمس مع الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية وليد البدر.

وأضاف بن سبت انه تم خلال الاجتماع اطلاع البدر على نشاطات الأمانة العامة في مجال الدراسات الاقتصادية والفنية المتخصصة في صناعة البترول ومن بينها الدراسات حول الصناعات البترولية اللاحقة والتي تقوم «أوابك» بنشرها على الموقع الالكتروني للمنظمة تعميما للفائدة.

وليد البدر

كما تم اطلاعه على آلية عمل مكتبة الأمانة العامة والتي تعتبر من أقدم المكتبات البترولية المتخصصة على مستوى الدول العربية، إلى جانب اطلاعه على نظام عمل بنك المعلومات والذي يحتوي على بيانات متكاملة عن الصناعة النفطية، ويهدف إلى توفير البيانات للباحثين والعاملين والمهتمين بالصناعة النفطية وشؤون الطاقة.

وبين انه تم خلال الاجتماع استعراض أوجه التعاون المشترك بين الجانبين، وتحقيقا لهذه الغاية فقد تم الاتفاق على تشكيل فريق عمل مشترك لوضع آلية لزيادة التعاون في المكتبات الرقمية والمعلومات النفطية والأبحاث والتطوير، سعيا لتحقيق التكامل بين الجانبين في تلك المجالات.

واختتم بن سبت حديثه معربا عن شكره الجزيل لشركة البترول الوطنية على مبادرتها للتعاون البناء مع الأمانة العامة لمنظمة أوابك، مؤكدا أن المرحلة القادمة ستشهد المزيد من التعاون مع الشركات البترولية في الدول الأعضاء بالمنظمة، وذلك تطبيقا لتوجيهات أعضاء مجلس وزراء «أوابك» نحو تفعيل دور المنظمة على الصعيدين العربي والدولي.

من جانبه، رحب البدر بالتعاون مع منظمة أوابك في مجال المكتبات والمعلومات النفطية والدراسات والأبحاث، باعتبارها احدى المنظمات العربية المتخصصة بالطاقة ومقرها الكويت.